

اقتصاد

الحكومة تطلب تقييماً لشركاتها وتوافق على مشروع مرسوم رفع أجر الساعات التدريسية الإضافية

الوطن

بحث مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس عمل مجالس إدارات الشركات والمؤسسات العامة وطلب من الجهات المعنية إجراء تقييم لعملها ووضع رؤية تطويرية لها وتفعيلها لتكون ناعراً تخطيطياً وإدارياً يسهم في نجاح عمل الشركات، حيث قرر المجلس إجراء تقييم لعمل الشركات الاقتصادية ذات الطابع الخدمي بهدف وضع خطة عمل تطويرية لهذه الشركات.

وذكر بيان صحفي للمجلس (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أنه طلب من جميع الوزارات والجهات العامة أن تكون ترشيحات تعيين المديرين الفرعيين في المؤسسات وفقاً لأساسيات العمل المؤسسي وبما يتسجم مع خطة الحكومة لتطوير آليات العمل الإداري في جميع المفاصل الحكومية.

وناقش المجلس مشروع مرسوم يتعلق برفع أجر الساعات التدريسية الإضافية من داخل أو خارج الحلك للمدرسين الذين يكفون التدريس وفق نظام التكليف المعمول به في مدارس التعليم الأساسي والمدارس الثانوية بفرعها كلها وفي جميع مدارس ومراكز التدريب المهنية لدى الجهات العامة بنسبة ١٠٠ بالمئة ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره.

ويهدف مشروع المرسوم إلى تحقيق الاستقرار في العملية التدريسية والخطة الدراسية واستقطاب الخبرات من المدرسين الجامعيين لاختلاف الاختصاصات لسد النقص الحاصل في أعداد المدرسين.

وناقش المجلس مشروع قانون بتحديد اختصاصات ومهام وزارة التنمية الإدارية وذلك بهدف تأطير مهام الوزارة وتوصيفها بما

يتلاءم مع محاور العمل في المشروع الوطني للإصلاح الإداري ومتطلبات تنفيذه وتمكينها من تنفيذ مهامها بشكل سليم وتعزيز دورها في المحافظات كافة، حيث قرر المجلس إعادة المشروع ليلصار إلى الأخذ بملاحظات الوزراء وعرضه مجدداً على المجلس.

ووافق المجلس على خطة عمل وزارة العدل ومصفوقها التنفيذية التي تتضمن رؤيتها لتحسين وتطوير واقع العمل القضائي في سورية بما يسهم في تعزيز الثقة به وتحقيق العدالة وتطوير العمل المؤسسي والإدارة القضائية.

كما طلب من وزارات الزراعة والإصلاح الزراعي والإدارة المحلية والبيئة والموارد المائية وضع رؤية لتعزيز دور مؤسسات الدولة الخدمية في منطقة الغوطة الشرقية لدمشق وتطوير الواقع الزراعي وتأمين مستلزماته من غراس وبذار وأسمدة ومياه الري.

وكلف المجلس وزارات الإدارة المحلية والبيئة والصناعة والتواصل مع غرف الصناعة والتجارة واتحاد الحرفيين للوقوف على أسباب توقف عمل المنشآت والمحلات والورشات في منطقة القلمون والاستراحات على جانبي الطريق الدوئي بين دمشق وحمص وإعداد رؤية واضحة لإعادة تفعيل عملها من جديد نظراً لدورها في تأمين فرص عمل وتنشيط الحركة الاقتصادية التجارية والصناعية في المنطقة.

هذا وأكد المجلس ضرورة تصافير جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات والنقابات الشعبية ووسائل الإعلام للحد من هدر الطاقة الكهربائية ونشر ثقافة الترشيد باعتبارها ثروة وطنية ضرورية ولإزمة لحياة المواطن وعصبا أساسياً للعملية الإنتاجية.

صالح حميدي

وجود سيارات كورية موديل العام ٢٠١٧ في مدينة دمشق بات حديث الشارع وخاصة بعد ظهور أعداد معينة من هذه السيارات في بعض الأسواق ومكاتب السيارات بدمشق وبات هذا الموضوع محل نقاش وأخذ ورد من السوريين مع اعتقاد مفاده إمكانية صدور قرارات جديدة تسمح باستيراد السيارات لم يكونوا على دراية بها ولا بتفاصيلها.

وحول كيفية طرح هذه السيارات في الأسواق المحلية وطرق تقاضي رسومها الجمركية ورسم الرفاهية والرسوم الأخرى المختلفة بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل في تصريح لـ«الوطن» أن استيراد السيارات الحديثة ممنوع ولم يطرأ على هذا الموضوع أي إجراء جديد لكنها من السلع الكمالية ولم تمنح وزارة لاققتصاد أية إجازات استيراد بهذا الخصوص منذ العام ٢٠١٣ تقريباً وخاصة بعد قرارات الحكومة الخاصة بتزويد المستوردات وأنظمتها وإصدار دليل الاستيراد الأخرى.

وأوضح الخليل أن المعرض من هذه السيارات هو عبر شركات تجمع السيارات وهي نحو خمس شركات توجد معظمها في المنطقة الصناعية بحمصا وهي تتعلق بوزارة الصناعة وتحصل على التراخيص الصناعية من وزارة الصناعة موضحاً أن هذه الشركات تأتي مركبة على الكابن قاتلاً أن أصحاب هذه

قطع مكونات السيارات منفصلة بعد موافقة وزارة الصناعة عليها وتقوم بتجميعها في هذه الشركات.

مدير التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ثامر فياض أشار إلى المرسوم رقم ٤٣ الذي يوجهه بتم السماح لهذه الشركات بإدخال مكونات وقطع التبديل للسيارات سواء كانت كاملة أو شبه كاملة

منصلة وغير متصلة أي غير مركبة. وأضاف فياض أن إجازة الاستيراد تعطى على قطع ومكونات السيارة ترد كاملة في الحاوية وغير مركبة ماعدا بعض القطع البسيطة تأتي مركبة على الكابن قاتلاً أن أصحاب هذه



الشركات لهم مخصصات من هذه المكونات يأخذونها عبر إجازات الاستيراد. وأشار إلى أنه تم تشكيل لجنة من رئيس مجلس الوزراء مؤخراً ضمت وزارتي الاقتصاد والصناعة والمديرية العامة للجمارك لتفسير وتوضيح مكونات السيارة الواردة في المرسوم على أن تكون قطعاً منفصلة وأن يكون للشركة المرخصة صالة واحدة فقط تختص بتجميع مكونات السيارة وهذه القطع المنفصلة وهي منضمتة أعمال اللحام والدهان بحيث يقتصر نشاط وأعمال هذه الشركات على التجميع فقط وبين أن الرسوم الجمركية على القطع والمكونات المستوردة للسيارة ٥ بالمئة نائفاً



شركات سورية تقوم بتجميع السيارات الكورية الحديثة!

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: استيراد السيارات ما زال ممنوعاً وإجازات استيراد تمنح للقطع فقط

علمه بكيفية دفع رسم الرفاهية والرسوم الأخرى فيما إذا كانت تقع على عاتق الشركة المجميع أم على الزبون المشتري للسيارة من أسواق السيارات.

مصدر حكومي أفاد لـ«الوطن» أن الرسوم الجمركية كاملة لا تتعدى في السيارات المجميعة ٣٧ بالمئة في حين كانت في السيارات الجاهزة المستوردة ٦٠ بالمئة على اعتبار أن هذه الشركات تشغل عمالة وتدفع جمارك وأجور عمالة وأجور نقل وتكاليف ونفقات ورأس مال وغيرها.. ويشير العديد من المعنئين أن القصة فتك بعض أجزائها البسيطة ثم إعادة تركيبها من أجل التهرب من الرسوم لكن «الوطن» لم تتمكن من توثيق ذلك

يذكر أن المرسوم ينص في مادته الثالثة على تعديل المادة ٦ من المرسوم التشريعي رقم ٤١ تاريخ ٥/٦/٢٠٠٥ بحيث نصيح «خلافًا لنص الفقرة ج من المادة ٢٧٣ من قانون الجمارك رقم ٣٨ تاريخ ٦/٧/٢٠٠٦ يقبل التصريح بصدور مستلزمات إنتاج الشركات المرخص لها بصناعة وتجميع سيارات نقل الأثاث أو السيارة أو نقل البضائع وفق البنود التعريفية لأجزاء وأدوات وشاسهات السيارات والقطع التبديلية لها مهما كانت مستنيها والبنود الجمركية العائدة لها ولو كانت هذه الأجزاء واللوازم والأبدان والشاسهات والقطع تشكل مجموعها وحدة كاملة أو شبه كاملة.

مراقب في «التسليف الشعبي» يستخدم

حساب حماته المتوفاة منذ ٢٠١٢ للاختلاس!

عبد الهادي شباط

على اتلاف الإشعار الذي قدمه للمتعامل ليعيد تنظيم إشعار آخر فيه قيم مالية أقل ويعمل على تحويل الفروقات جراء مثل هذه العمليات، إلى حساب والدة زوجته المتوفاة، ومن خلال بطاقة الصراف التي مازال يحتفظ بها يقوم بسحب هذه

الفروقات من دون أن يكون مضطراً للتعامل مع الصندوق أو المحاسب، ومسألة الفروقات التي يحصل عليها جراء هذه العملية هي إحدى العمليات الأخرى التي كان يعمل على القيام بها بالتعاون مع موظف آخر.

واستمر المراقب على هذا الموالم منذ العام ٢٠١٣ وتم تقدير قيمة هذه الفروقات التي تمكنت التحقيقات الأولية من حصرها بنحو ٣ ملايين ليرة. علماً أن المصدر تحدث عن عمليات تلاعب أخرى كان يعمل عليها مع شراء آخرين له بالعمل يمكن توصيفها بعمليات احتيال واختلاس. وحول الإجراءات التي يتم العمل عليها لمعالجة الموضوع بين المصدر أن هناك مراسلات مع الجهاز المركزي للرقابة المالية المتابعة التحقيق والتوسع فيه ومعرفة مدى الحصول على البطاقة التي يقوم بإتاحتها، أو تجميد الحساب الخاص بها.

وفي الجواب عن أهمية الاحتفاظ بمثل هذه البطاقة المصرفية رغم إيقاف المؤسسة الاجتماعية من تحويل المستحقات المعاشية إليها، اتضح أن المراقب كان يحتاجها ليستفيد من دون أن تنده هذه المبالغ إلى الصندوق، والحاجة لتسويق الحصول على هذه المبالغ. وفي توضيح عن أهم العمليات التي كانت يجريها المراقب تبين أنها تابع بقائمة الغرامات لدى بعض المتعاملين المتأخرين على تسديد مستحقاتهم، حيث يتم تقديم إشعار يتضمن غرامات أعلى من القيمة الحقيقية المترتبة على المتعامل، ومن ثم بعد استيفاء هذه القيمة يعمل المراقب

موظف في التسليف الشعبي يزور حسابات وبيانات مالية ويحصل عليها عبر حساب وبطاقة صراف تعود لحماته المتوفاة منذ العام ٢٠١٣.

وفي تفاصيل الموضوع بحسب ما علمت به «الوطن» من مسؤول لدى جهة رقابية مصرفية حكومية، أن الموظف كان يعمل بصفة مراقب داخلي لدى أحد فروع المصرف بدمشق وأن صفة مراقب داخلي تؤهله ليكون جزءاً من إدارة الفرع، وأن القصة بدأت مع وفاة والدة زوجته قبل ٤ سنوات، حيث تقدم الورثة بشهادة وفاة المؤسسة التأمينات الإجتماعية وفقاً للأصول المتبعة وقامت المؤسسة بالمطوب منها عبر مخاطبة إدارة مصرف التسليف الشعبي بذلك كون المتوفاة موطنة معاشها لدى المصرف، ليتم تجميد الحساب واستلام بطاقة الصراف من الورثة، وبسبب درجة القرابة التي تربط المراقب الداخلي بصاحبة الحساب المتوفاة استطاع المراقب الحصول على البطاقة من دون أن يقوم بإتاحتها، أو تجميد الحساب الخاص بها.

والمراقب كان يحتاجها ليستفيد من دون أن تنده هذه المبالغ إلى الصندوق، والحاجة لتسويق الحصول على هذه المبالغ. وفي توضيح عن أهم العمليات التي كانت يجريها المراقب تبين أنها تابع بقائمة الغرامات لدى بعض المتعاملين المتأخرين على تسديد مستحقاتهم، حيث يتم تقديم إشعار يتضمن غرامات أعلى من القيمة الحقيقية المترتبة على المتعامل، ومن ثم بعد استيفاء هذه القيمة يعمل المراقب

موازنات النقل والنفط والصناعة أمام لجنة الموازنة في مجلس الشعب

غانم: توزيع المازوت ليس من مهام الوزارة ولجنة المحروقات في المحافظة هي المسؤولة عن الخل

حمود: تأمين طائرة

جديدة

الحمو: انتهاء فترة

تقديم العروض

لإقامة معمل

العصائر في اللاذقية



سعر تذاكر الطيران على السورية إضافة إلى تطوير المرفأ والركب البحري. وذكر بيان صحفي للوزارة تلقت «الوطن» نسخة منه أن وزير النقل علي حمود أكد عمل الوزارة على إعادة الحياة للطاعات المتوقفة ولتكون الوزارة رافعة أساسية لعمل جميع وزارات وقطاعات الدولة وأضاف الوزير إلى أن الوزارة تحولت إلى ورشة عمل حقيقية لمواجهة تحديات الحرب خاصة فيما يتعلق بتوفير الدعم الكامل لقواتنا المسلحة في مواجهتها للإرهاب.

مشيراً إلى زيادة عدد الطائرات وتأمين طائرة جديدة وتأهيل للطائرات وإصدار شريعات جديدة تحرير النقل الجوي وتخفيض لأسعار مراعاة للمواطنين مع تأهيل وتدريب الطيارين وصيانة الأجهزة اللاصحة وممرحة الطائرات وتعميرها، إضافة إلى صيانة المرفأ والسفن وزادت الإيرادات في كل القطاعات أضعافاً مضاعفة وصور القانون ٣٤ الناظم لإصدار الشهادات البحرية والعمل جارٍ لفتح خطوط بحرية مع دول الأصدقاء.

منوهاً بمتابعة العمل برؤية مفتوحة نحو إشراك القطاع الخاص في النقل الجوي وتأمين طائرات جديدة وإنشاء مطار أو صالة جديدة للمطار الحالي وإنشاء مرفأ بديل لمرافق اللاذقية وخط مطار دمشق - المطار مروراً بمدينة المعارض.. وطرق سريعة وتحويلات مرورية كبيرة وغيرها.

وأشار الحمود إلى التوسع في الصناعات الدوائية عبر مشروعى السيرومات باللاذقية والأدوية في السويداء لسد الحاجات المحلية وتصدير الفائض مع وجود بنشائر لعودة إقلاع معمل الفلوت وتنديق الراسية التسويقية لمشروع إقامة خط تصنيع فوط الأطفال في ظل وجود منتجات مثيلة. لافتاً إلى الضرر الكبير الذي لحق بشركات مؤسسة السكر مع السعي لإقامة معمل خميرة وخط تكرير السكر الخاصي في شركة سكر تل سلب والاستمرار بصيانة الآلات أملاً بتهيئة الظروف المناسبة للتوسع في زراعة الشونندر لسد الحاجات التصنيعية لمعامل السكر.

وأوضح الحمود أن الوزارة تعمل على استكمال تأهيل وتطوير خطوط الإنتاج في شركات الإسمنت لزيادة القدرات التصنيعية لها وتوفير احتياجات البناء والإعمار وتوقع أن تصل نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية لمشروع الوزارة قبل نهاية العام إلى نحو ٦٧ بالمئة داعياً إلى الإسراع في إنجاز فاطر الشروط للمشاريع التي سيتم تنفيذها العام القادم قبل نهاية العام الحالي.

هذا وناقشت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب الموازنة الاستثمارية لوزارة النقل البالغة ٢٧ ملياراً و٤٩٢ مليون ليرة سورية. وأكد أعضاء اللجنة على تطوير قطاع النقل السككي وتطور المطارات كواجهة البلد وزيادة عدد الطائرات وضروة تخفيض

الوطن

ناقش أعضاء لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أمس موازنات كل من وزارات النفط والصناعة والنقل، والبدأية كانت بالموازنة الاستثمارية لوزارة النفط والثروة المعدنية والجهات التابعة لها للعام ٢٠١٨ والبالغة ٦٦ ملياراً و٢٠٩ ملايين ليرة سورية.

وبحسب بيان صحفي للوزارة تلقت «الوطن» نسخة منه فقد ركز أعضاء اللجنة حول الإسراع بتنفيذ مشاريع الشركات والمؤسسات الصناعية وفق قانون المشاركة أو الاستثمار وتبسيط إجراءات المتقدمين لهذه المشاريع والاعتماد على الخبرات الوطنية وإعادة التزام الدولة بتعيين خريجي التخصصات التي تحتاجها الوزارة في مؤسساتها وتضاريف الجيود مع الجهات ذات العلاقة لتخفيف الإجراءات بشأن القروض والتنمية والإنتاجية.

وبحسب بيان صحفي للوزارة تلقت «الوطن» نسخة منه أوضح وزير الصناعة أحمد الحمود أن مشاريع وزارة الصناعة تركز على استثمار المواد الأولية المتوفرة محلياً مشيراً إلى الدور الذي تقوم به هيئة المواصفات والمقاييس ومركز الاختبارات والأبحاث الصناعية في وضع المواصفات للمنتجات المتداولة محلياً وقيام مركز الإدارة والإنتاجية بتأهيل الكوادر العاملة في مؤسسات الوزارة والوزارات الأخرى.

وقال الوزير الحمود: «منذ يومين انتهت فترة تقديم العروض بشأن إقامة معمل العصائر في اللاذقية حيث تمكنت الوزارة من تخفيض قيمة العروض المشاركة بنسبة كبيرة وهي ستعمل على إتمام إجراءاتها بشأن إقامة المعمل» لافتاً إلى أهمية مشروعى النول الحديث في سجاد السويداء وخط أقمشة الجينز في نسج اللاذقية.

كما ناقش أعضاء لجنة الموازنة والحسابات في مجلس

الوطن

بين الباحث الاقتصادي فؤاد اللحام أنه بات من الضروري إعادة منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل وتوفير التمويل اللازم بشروط ميسرة للمزارعين والصناعيين وتقديم مستلزمات الإنتاج الزراعي المدعومة بشكل فعال بالإضافة لأهمية تحديد أسعار مجزية للمحاصيل الاستراتيجية وإعلانها بشكل مسبق بما يشجع على زراعة وتسويق هذه المحاصيل.

جاء ذلك خلال ندوة «الغذاء الاقتصادي» مساء أمس بعنوان «إضاءات على التشابك الزراعي والصناعي في سورية - الواقع ومتطلبات التطوير»، حيث طرح

اللحام عدداً من الحلول لتفعيل وتطوير التشابك الزراعي والصناعي في سورية، موضحاً أهمية تحديد المساحات المزروعة من المحاصيل الإستراتيجية وبشكل خاص القطن بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي وبما يتناسب مع طاقة وحاجة التصنيع المحلي من هذه المحاصيل وتحقيق قيمة مضافة منها، وعدم تصديرها كعمالة خام وتشجيع المشاريع الزراعية والصناعية الصغيرة ومتناهية الصغر الريفية والمنزلية وتطوير صناعة التوضيب والتعبئة والتغليف. إضافة إلى الانتقال من المزاي النسيجية إلى المزاي التنافسية سواء بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية القائمة حالياً والتي يمكن إنتاجها مستقبلاً وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية ومعالجة الآثار البيئية السلبية التي تأثرت نتيجة

الأعمال العسكرية وقطع الأشجار للتدفئة وخروج معمل الجارات من الخدمة، يضاف إليها أعمال التهرب من الاتجار. يضاف إلى ذلك وضع التشابك الزراعي الصناعي قبل الأزمة حيث شهد انخفاض نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة من ٣٠،٤ بالمئة عام ٢٠١٠ إلى ١٤،٣ عام ٢٠١٠ وفشل تجربة إنتاج وتصنع القطن العضوي والتأخر في إقامة مشروع تصنيع العصائر في اللاذقية وتعتبر مشروع عصير الجبل في السويداء وتراجع عدد المنشآت الصناعية المنفذة سنوياً والغاء ٣٢٢٨ سجلاً وقراراً صناعياً في عام ٢٠٠٩ بناء على طلب أصحابها حيث شكلت الصناعة النسيجية نسبة ٤٦ بالمئة من المنشآت المغاة.

من الإنتاج ونزوح وهجرة أعداد كبيرة من الصناعيين والعمال الفنين، كما تسببت الأزمة في زيادة الضغط على القطع الأجنبي نظراً لحاجة البلاد من المواد الغذائية الأساسية وتراجع عدد المشاريع المرخصة والمنفذة في الصناعات النسيجية والغذائية سواء وفق قانون تشجيع الاستثمار أو القانون ٢١ أو المنشآت الحرفية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج ما أدى لتراجع الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية والحيوانية التي تشكل مستلزمات الإنتاج للعديد من الصناعات الغذائية والنسيجية كالقطن والقمح والشونندر السكري والحليب والفواكه والخضراوات وهو ما ارتبط بحجم الأضرار الكبيرة للأراضي والمنشآت والآليات الزراعية بسبب

اللحام في «الثلاثاء الاقتصادي»: إعادة منح القروض بشروط ميسرة للمزارعين والصناعيين وتحديد أسعار مجزية للمحاصيل